

الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة يبلغ 4.2% خلال شهر سبتمبر 2026

حدّثت الهيئة العامة للإحصاء منهجية الرقم القياسي لأسعار الجملة وفقاً لأحدث المعايير والممارسات الإحصائية الدولية، وشمل ذلك تحديث السنة المرجعية إلى 2023، وبنود السلة والأوزان، وتعزيز التغطية الجغرافية ومصادر البيانات. وفيما يخص شهر سبتمبر 2026، فقد سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة ارتفاعاً بنسبة 4.2% مقارنةً بنظيره من عام 2025. ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار جميع الأبواب الرئيسية، وأبرزها باب السلع الأخرى القابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات بنسبة 7.1%، وباب منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 4.4% (شكل 1).

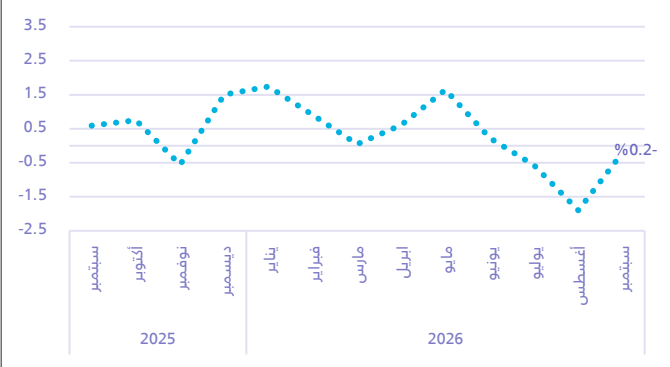
التغير الشهري لأسعار الجملة

على أساس شهري، شهد مؤشر أسعار الجملة انخفاضاً بنسبة 0.2% في شهر سبتمبر 2026 مقارنةً بشهر أغسطس 2026 (شكل 3)، نتيجةً لانخفاض أسعار سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات بنسبة 0.4%، مدفوعةً بانخفاض أسعار المنتجات النفطية المكررة والوقود بنسبة 0.9%، وأسعار عجائن الورق والورق ومنتجات الورق؛ والمواد المطبوعة بنسبة 0.1%.

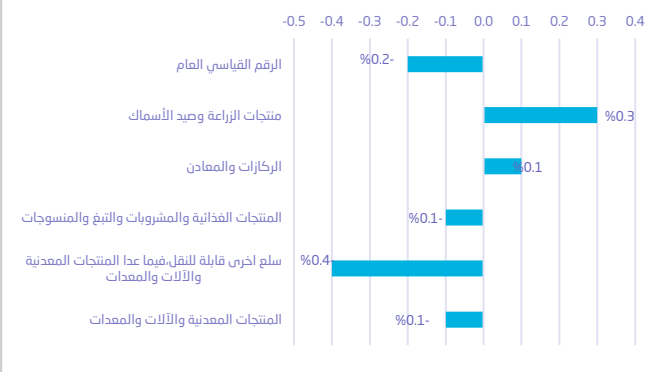
وفي ذات السياق، شهدت أسعار المنتجات المعدنية والآلات والمعدات انخفاضاً بنسبة 0.1%، مدفوعةً بانخفاض أسعار الفلزات القاعدية بنسبة 0.6%، كما شهدت أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات انخفاضاً بنسبة 0.1%، نتيجةً لانخفاض أسعار منتجات طواحين الحبوب والنشا والمنتجات الغذائية الأخرى بنسبة 0.3%، وأسعار المشروبات بنسبة 0.1%.

وفي المقابل، ارتفعت أسعار منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 0.3%، نتيجةً لارتفاع أسعار منتجات الزراعة بنسبة 0.4%. كما سجلت أسعار الركازات والمعادن ارتفاعاً بنسبة 0.1%، نتيجةً لارتفاع أسعار الأحجار والرمال بنسبة 0.1% (شكل 4).

شكل 3. التغير في مؤشر أسعار الجملة حسب الأبواب الرئيسية (%) على أساس شهري



شكل 4. التغير في مؤشر أسعار الجملة (%) على أساس شهري

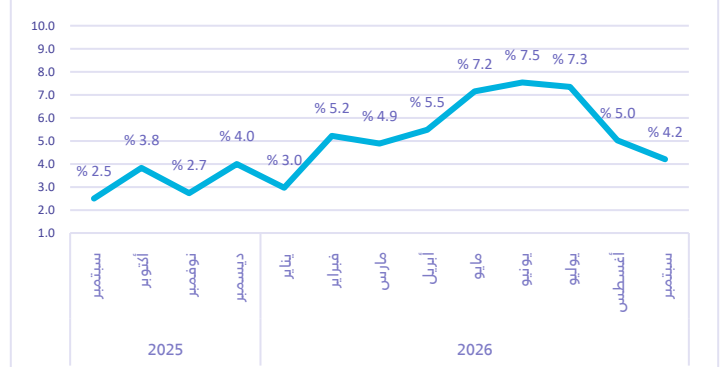


المنهجية والجودة

يقيس الرقم القياسي لأسعار الجملة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة المتداولة في أسواق الجملة. وتضم سلة المؤشر 554 بنداً، ويغطي 23 مدينة تمثل المناطق الإدارية الثلاث عشرة في المملكة. وتُجمع بيانات الأسعار ميدانياً من نقاط البيع، إضافةً إلى البيانات السجلية من المصادر المعتمدة، وتُحدّث الأوزان النسبية سنوياً وفق منهجية السلاسل المتحركة السنوية. وتُعد سنة 2023 السنة المرجعية للمؤشر. وقد بدأ نشر النتائج وفق المنهجية المحدثة اعتباراً من شهر سبتمبر 2026.

للمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على: [المنهجية والجودة، جداول](#).

شكل 1. التغير في مؤشر أسعار الجملة (%) على أساس سنوي



التغير السنوي لأسعار الجملة

سجّلت أسعار السلع الأخرى القابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات ارتفاعاً بنسبة 7.1% في شهر سبتمبر 2026 مقارنةً بشهر سبتمبر 2025، مدفوعةً بارتفاع أسعار المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 26.1%، وأسعار المنتجات النفطية المكررة والوقود بنسبة 2.6%.

كما شهدت أسعار منتجات الزراعة وصيد الأسماك ارتفاعاً بلغت نسبته 4.4%، نتيجةً لارتفاع أسعار منتجات الزراعة بنسبة 5.6%، وأسعار الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بنسبة 2.7%.

وفي ذات السياق، شهدت أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات ارتفاعاً بنسبة 1.3%، نتيجةً لارتفاع أسعار اللحوم، والأسماك، والفواكه، والخضروات، والزيت بنسبة 2.2%، وأسعار منتجات طواحين الحبوب والنشا والمنتجات الغذائية الأخرى بنسبة 0.7%.

كما سجلت أسعار المنتجات المعدنية والآلات والمعدات ارتفاعاً بنسبة 0.2%، نتيجةً لارتفاع أسعار الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 1.4% وأسعار معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات بنسبة 1.6%.

كما ارتفعت أسعار الركازات والمعادن بنسبة 2.2%، نتيجةً لارتفاع أسعار الأحجار والرمال بنسبة 2.2% (شكل 2).

شكل 2. التغير في مؤشر أسعار الجملة حسب الأبواب الرئيسية (%) على أساس سنوي

